جامعة باجي مختار– عنابة

Université Badji Mokhtar– Annaba

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques et commerciale et Sciences de gestion

قسم الجذع المشترك

# المحور التاسع في المادة التعليمية مدخل للاقتصاد:

# النقود

من إعداد الأستاذة: بونعيجة نجوى

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك(المجموعة C)

السنة الجامعية:2025/2024

## تمهيد:

لا عجب أن يكون اكتشاف الإنسان للنقود من أهم الاكتشافات والاختراعات التي سهلت على البشرية عملية التبادل والانتفاع، إذ ولم يكن من سبيل لإجراء ذلك الكم الهائل من المبادلات إلا بالمبادلات النقدية .

## أولا- لمحة تاريخية عن نشأة النقود:

لم يكن التنظيم الاقتصادي للبشرية في أزمنته الأولى اقتصادا مبنيا على المبادلة النقدية بل على مفهوم الإنتاج الطبيعي، حيث يوجه الإنتاج، وفقا لهذا المفهوم، نحو إشباع حاجة الفرد أو العائلة التي تقوم به (مبدأ الاكتفاء الذاتي).

ومع تطور الحياة الاجتماعية واندماج الفرد ضمن الجماعة، ونتيجة لتفاوت قدرات الأفراد ضمن الجماعة الواحدة، بدءا من الاهتمام بإنتاج سلع دون غيرها، ظهرت الحاجة للتبادل، والذي يمكن تصوره كما يلي:

- **تبادل غير سوقي:** يقصد به توزيع الفائض المحقق بعيدا عن السوق (عملية تبادل ضمنية)، تنقصها وجود إدارة حرة لطرفي المبادلة، حيث يتم تعويض السوق بوجود سلطة تعترف بها الجماعة، تولى لها مهمة جمع الفوائض وتوزيعها وفقا لاعتبارات موضوعية وشخصية.

- **تبادل سوقي:** وهذا النوع من التبادل (التبادل السوقي) يمثل نقيض فكرة اللاتبادل، فنظرا للحاجة الغير متناهية للفرد، واختلاف طاقة الإنتاج من جماعة لأخرى (حسب الإنتاجية، مؤهلات خاصة، عوامل طبيعية....)، بدأ الاهتمام بالتخصص وتقسيم العمل مع الانتقال من نمط الإنتاج البدائي البسيط إلى نمط الإنتاج الموّسع. فالتخصص من ناحية يؤدي إلى أن ينتج الفرد من السلعة التي تخصص في إنتاجها كميات تفوق بكثير ما يلزم لسد حاجته منها، ومن ناحية أخرى يؤدي التخصص إلى افتقار الفرد إلى سائر السلع اللازمة للإشباع حاجاته الأخرى، لذا كان من الضروري اتساع نطاق التبادل بين الأفراد.

بناء على ما تقدم ظهرت المقايضة كأولى صور المبادلة، وكان يقصد بها مبادلة السلع والخدمات بعضها ببعض دون استخدام النقود على أساس:

- وجود الحيز الجغرافي الذي يلتقي فيه عارض السلعة مع طالبها، وعلى أن يتواجد طرفي المبادلة في نفس الوقت.
- السلعة موضوع المقايضة، على ان يكون لها مقياس تعبر عن قيمتها من خلاله.

إلا أن نظام المقايضة كان عاجزا عن مسايرة التطور الاقتصادي الذي استند في أساسه على ظهور التخصص وتقسيم العمل، وما رافق ذلك من اتساع في عمليات المبادلة بين الأفراد، وبالتالي فإن استخدام هذا النظام لم يساعد على تحقيق رغباتهم بشكل كبير نتيجة لجملة من الصعوبات نذكر منها:

- ✓ صعوبة التوافق المزدوج (التام) للرغبات بين طرفي المبادلة.
- ✓ صعوبة تقدير قيم السلع المعدة للتبادل نظرا لعدم وجود وحدة حساب مشتركة تقاس بها أسعار السلع والخدمات المتداولة في الأسواق ومن الصعب الوصول إلى قياس نسب التبادل الحقيقية بين السلع المختلفة
- ✓ عدم قابلية بعض الأنواع من السلع للتجزئة.
- ✓ صعوبة تخزين القيمة.
- ✓ عدم توفر وسيلة للدفع المؤجل، حيث في سوق المقايضة لا توجد طريقة لتسديد الديون إلا السلع ومن الصعب استعمالها.

على ضوء ما سبق ذكره من صعوبات نظام المقايضة، أصبح من الضروري اتخاذ وسيط للتبادل يكون وحدة للمحاسبة ومقياس للقيم وخزان للثروة وقوة شرائية مطلقة، إلا أن نوعية هذا الوسيط لم تكن موجودة بين الناس فكان للبيئة أثرها في تعيين وسيط التبادل، فالبلاد الساحلية كانت تختار الأصداف نقدا، والبلاد الباردة وجدت في الفراء ندرة تؤهلها لاختيارها وسيط للتبادل، أما البلاد المعتدلة فنتيجة للرخاء في عيشة أهلها آثروا المواد الجميلة كالخرز و الرياش وأنياب الفيلة و الحيتان نقودا ، ويذكر أن اليابان كانت تستعمل الأرز وسيطا للتبادل كما كان الشاي في وسط آسيا، وكتل الملح في إفريقي الوسطى والفرو في شمال أوروبا.

وبتطور الحياة البشرية بمختلف أنواعها من فكرية واجتماعية واقتصادية أضحت السلع عاجزة عن مسايرة هذا التطور الشامل، فاستبدلت بالمعادن لما فيها من خصائص تجعلها قادرة على أداء دور النقود كوسيط للتبادل. وبدأت النقود تدخل عصرا جديدا هو عصر النقود المعدنية، فكانت أول المعادن استخداما كنقود الحديد والنحاس ثم تلاها البرونز والزنك فالفضة وأخيرا الذهب.

في القرن السابع قبل الميلاد ظهرت أولى القطع النقدية في مدينة ليديا في آسيا الصغرى ويذكر أن أول من ضرب النقود كريسوس ملك ليديا في ذلك الوقت، ثم قام بتقليده غيره من ملوك المماليك المتاخمة لها لاسيما الفرس الذين تعلموا منهم ضرب النقود، وكانت العملة الشائعة عندهم الدراهم الفضية، وفي ازدهار الحضارة اليونانية اتخذت لنفسها عملة خاصة وهي مصنوعة من الفضة أطلقت عليها اسم الدراخمة (drachma)ومعناها قبضة اليد.

واستخدم الرومان في الفترة الواقعة في القرن الثالث قبل الميلاد عملات برونزية يطلق عليها إيز ثم استخدموا أيضا عملات متخذة من النحاس يقال إن أول من ضربها هو "نوما أوسرقيوس تليوس"، وسك الدينار يوس (denarius) وهو عملة مصنوعة من الذهب، والذي أ صبح أساس النظام النقدي الروماني ويقال إنه سك سنة 268 قبل الميلاد.

وكان ظهور النقود قد ساعد على تسهيل عملية التبادل للسلع والخدمات والتقليل في الوقت والجهد اللازمين لعملية التجارة، كما ساعد على سهولة التقويم والدفع بالأجل واختزان المدخرات للأفراد والدولة.

ومع مجيء الإسلام، وكان النقد السائد في بلاد الروم هو الدينار الذهبي، والسائد في بلاد الفرس هو الدرهم الفضي، فلما كان عهد الملك بن مروان أحدث سنة 76هـ (الموافق لـ 692م ) أول من ضرب الدنانير والدراهم على طراز إسلامي خاص ليس فيها إشارات رومانية أو فارسية.

ولم تقف النقود في العصر الحديث عند النقود المعدنية، وإنما انتقلت إلى النقود الورقية .ففي أواخر القرن17 ميلادي ظهرت العملة الورقية والمصرفية (البنكنوت) في أوروبا ولكن دون أن تهيمن على النقود المعدنية حيث ظلت تقوم بدورها في معظم دول العالم مع إعطاء حاملي البنكنوت الحق في تحويله إلى عملات ذهبية، غير أن قيام الحرب العالمية الأولى أدت نفقاتها الباهظة إلى اختفاء النقود الذهبية والفضية، فقررت فرنسا و بلجيكا وسويسرا وإيطاليا منذ سنة 1914م التعامل الجبري بالبنكنوت، وبمضي الحرب العالمية الأولى حاولت بعض الدول على رأسهم انجلترا العودة إلى نظام الذهب من خلال نظام السبائك الذهبية وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1925 إلى سنة 1931 وكانت تلك السبائك غطاءا للأوراق النقدية، حيث تكون قابلية تحويل الأوراق النقدية إلى سبائك ذهبية متاحة،غير أن هذا النظام لم يدم طويلا، فقد تعرضت انجلترا لأزمة اقتصادية بسبب كثرة طلب التحويل، وانخفاض الاحتياطي الذهبي في مصرف إنجلترا مما اضطره إلى الإعلان عن وقف تحويل الجنيه الإسترليني سنة 1931، وأوقفت فرنسا كذلك التحويل سنة 1936 ولم يبقى سوى الدولار الأمريكي قابلا للتحويل إلى سنة 1971حيث أعلن الرئيس الأمريكي "نيكسون" عن وقف تحويل الدولار إلى ذهب. **وفي كل الأحوال فإنه منذ الحرب العالمية الأولى أصبحت الأوراق النقدية إلزامية في التداول والتعامل.**

## ثانيا- مفهوم وأنواع النقود:

### أ- مفهوم النقود وخصائصها:

تتعدد الزوايا التي ينظر منها الباحثون الاقتصاديون إلى النقود، فقد تعرف على أساس الوظائف التي تؤديها، وقد تعرف على أساس خصائصها الطبيعية،ومن هذه التعاريف ما يلي:

**التعريف الأول:** النقود هي" مجموعة وسائل الدفع المستعملة لإتمام كل المدفوعات على كامل الإقليم".

**التعريف الثاني:**" النقود هي أساسا أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية وبالمعنى القانوني وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسديد الديون".

وتباينت أيضا هذه التعاريف في مدى شمولها ، فقد عرفها والك في عبارته الشهيرة " النقود هي أي شيء تفعله النقود " و هو تعريف واسع للنقود، بمعنى أننا نستطيع أن نضيف للنقد أي شيء يؤدي وظيفتها مثل الشيكات، بينما عرفها روبرتسون على أنها " سلعة تستخدم كوسيلة مبادلة بسلع أخرى لتسوية الالتزامات الجارية"، وهو تعريف ضيق للنقود حيث اقتصر على النقود السلعية التي تطلب لذاتها فقط، أما كينز فعرف النقود على أنها "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة و يستخدم لحفظ القوة الشرائية".

أما أخرون فيعرفون النقود من حيث خصائصها بقوله: "أي شيء يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات"،أو من حيث وظائفها بأنها "أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيلة للتبادل ويعمل في نفس الوقت كمقياس للقيم وكخزانة للثروة".

ويقول ناظم الشمري ان النقود هي : "كل شيء يقبله الجميع قبولا عاما بحكم العرف أو القانون أو قيمة الشيء نفسه، ويكون قادرا على أن يكون وسيطا في عمليات التبادل المختلفة للسلع والخدمات، ويكون صالحا لتسوية الديون وإبراء الذمم فهو عبارة عن نقود". يمكن القول ان تعريفه شامل اذ جمع بين خصائصها ووظائفها في تعريف واحد، ومن هنا نجد أن علماء الاقتصاد يفرقون بين النقود والعملة: فالعملة هي كل ما تعتبره السلطة الحاكمة نقودا، وتضفي عليه قوة القانون صفة إبراء الذمة، فتلقى قبولا عاما، أما النقود فهي أهم من العملة، إذ تشمل العملة وأشباه النقود (النقود المصرفية)، إذن فكل عملة نقد، وليس كل نقد عملة.

كما يتجسد أيضا اختلاف وجهة النظر في مفهوم النقود حسب النظام الاقتصادي السائد في البلد:

**1- النقود في النظام الرأسمالي :** النظرية الرأسمالية تقوم على أساس الربح، و أن ملكية وسائل الإنتاج هي ملكية فردية، فالمنتجون يسعون إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا الهدف يتجسد بواسطة النقود، فالأرباح بواسطة النقود، و إشباع حاجات المستهلكين بواسطة الإنفاق النقدي للحصول على السلع والخدمات ، فالنقود تمثل الوسيط الذي عن طريقه يقوم جهاز الأثمان بمباشرة و ممارسة دوره في الحياة الاقتصادية الرأسمالية ( آلية الأسعار)، فكل الأمور تتم بواسطة النقود في النظام الرأسمالي .

**2-النقود في النظام الاشتراكي:** بخلاف النظام الرأسمالي، يرتكز النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، واعتماده على التخطيط المركزي للنظام الاقتصادي الذي تضعه الدولة بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية، لذلك فان حجم الإنتاج لا يتأثر بحركة الأسعار و بالتالي لا يكون هناك دافع للربح النقدي لان الدولة هي التي تقوم بتحديد كمية النقد المطلوبة وكيفية توزيعها على القطاعات الإنتاجية المختلفة.

**أما فيما يتعلق بخصائص النقود، فلهذه الأخيرة عدة خصائص** إلا أن ما يميزها عن باقي السلع والخدمات هو:

✓ **للنقود قوة شرائية كامنة،** يمكن لمالكها استخدامها في أي وقت.
✓ **النقود هي السيولة الكاملة،** اذ نقول عن أصل انه أصل سائل عندما تكون القدرة على تحويله الى شكل من أشكال الإنفاق في وقت قصير ودون خسارة تذكر.

**ويمكن إيجاز باقي خصائص النقود فيما يلي:**

➢ **العمومية:** يقصد بها قبول المجتمع لها في الاستخدام، سواء كان إجباريا، أي تفرضه الدولة بما لها من سلطة وسيادة بحيث تصبح ملزمة للجميع ويتم بها تسديد كافة الديون، أو اختياريا أي يقوم على أساس ثقة الأفراد في قيمة وحدة النقود.
➢ **الاستمرار:** ويقصد بها أن تكون قابلة للدوام والبقاء لفترة طويلة نسبيا دون أن تتعرض للتلف أو التآكل.
➢ **الثبات النسبي القيمة:** يقصد بثبات قيمة العملة نسبيا عدم تعرضها لتقلبات عنيفة مع مرور الوقت، فالنقود تستخدم للوفاء بالالتزامات الآجلة، فعدم ثبات قيمتها يؤدي الى اضطراب المعاملات وفقدان الثقة فيها. وفي هذه النقطة نذكر أن للنقود قيمتي:

- **القيمة الداخلية:** ويقصد بها قوتها الشرائية او كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد. ويتم تقدير قيمة النقود من خلال علاقتها بمستوى أسعار السلع والخدمات، فالسعر يعتبر مؤشرا نقديا لقيمة السلع والخدمات، فكلما اتجه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع كلما اتجهت قيمة النقود إلى الانخفاض، أي انه توجد علاقة عكسية ما بين قيمة النقود والمستوى العام للأسعار ( النقود= مقلوب المستوى العام للأسعار).
- **القيمة الخارجية للنقود:** ويعبر عنها بسعر الصرف، أي نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية عند تسوية المعاملات الخارجية.

➢ **الندرة النسبية:** يتم اختيار المادة التي تصنع منها النقود بحيث تكون ذات ندرة نسبية و ذلك حتى لا تفقد قيمتها سريعا، و هذه الصفة واضحة بالنقود المعدنية المصنوعة من الذهب و الفضة، بإعتبارهما معادن نفيسة تتمتع بالندرة النسبية في الطبيعة.
➢ **التماثل:** أن تكون وحدات النقد متماثلة تماما، أي تتشابه كل وحدة تماما مع الوحدات الاخرى المساوية لها في القيمة، حتى لا يعطي المتعاملون لبعض وحدات النقود قيمة مختلفة عن الوحدات الاخرى.
➢ **القابلية على القسمة:** ويقصد بها ان تكون النقود قابلة للانقسام دون أن تفقد قيمتها، بتعبير آخر يمكن لوحدات النقد ان تنقسم الى وحدات صغيرة قادرة على الوفاء بالمعاملات صغيرة الحجم والقيمة، وذلك دون فقدان قيمتها.

## ب-أنواع النقود:

يمكن تقسيم النقود على أسس مختلفة:

- ✓ المادة التي تصنع منها النقود؛
- ✓ الجهة التي تقوم بإصدارها سواء كانت الحكومة أو البنك المركزي؛
- ✓ العلاقة بين قيمة النقود كنقد وقيمة النقود كسلعة.

ويعد الأساس الثالث الأهم هو تقسيم النقود، إذ يقسمها إلى:

1) **النقود السلعية:** وهي أقدم أنواع النقود، فلمواجهة عيوب نظام المقايضة لجا الأفراد إلى استخدام إحدى السلع الواسعة الانتشار كنقود تقوم بمهمة الوسيط في المبادلات وقد اختار كل مجتمع تلك السلعة التي تنال فيه أهمية خاصة وتتمتع بقيمة عالية كونها تحظى بالقبول العام ورغبة غالبية المتعاملين في حيازتها، كالماشية من أبقار وأغنام بين القبائل الرحل، وأدوات الصيد بين قبائل الاسكيمو، والقمح عند قدماء المصريين ...الخ وقد ظهرت عيوب النقود السلعية من ناحية صعوبة إيجاد وحدات متجانسة دائما من السلعة المستخدمة كنقود، ومن ناحية أخرى عدم قابلية هذه السلع للاختزان لمدة طويلة، وبعض هذه السلع لم تكن قابلة للتجزئة.

وإذا كانت النقود السلعية هي خطوة بدائية في تطور النظم النقدية، فقد تقوم اعتبارات تدعو في مراحل متأخرة إلى العودة إليها، ويحدث ذلك في الأوقات التي تندر فيها السلع الهامة ندرة كبرى أو حين تنخفض قيمة النقود انخفاضا مستمرا أو بدرجة خطيرة.

2) **النقود المعدنية:** مع اكتشاف المعادن وعرف الإنسان خصائصها استخدمها للأغراض النقدية حيث استخدم الإنسان أول الأمر البرونز والنحاس كمعادن نقدية، لكن مع اتساع النشاط الاقتصادي أصبحت هذه النقود الرخيصة غير قادرة على القيام بوظائف النقود، فحلت محلها المعادن النفيسة لتكون أساسا للنظام النقدي ويكون لها قوة الإبراء العام، بعدها شاع استعمال الفضة وبعد ذلك وفي آخر حلقات هذا التطور تم استخدام الذهب. وقد فضلت المعادن الثمينة كالذهب والفضة لأسباب معروفة: فهي من المعادن التي لا تصدأ وتقاوم طويلا، سهلة الحمل والتخزين، قابلة للتجزئة ومن السهل التعرف عليها ويمكن مزجها مع غيرها من المعادن لزيادة صلابتها، والأهم من كل ذلك أنهما يتمتعان بالندرة النسبية (الثبات النسبي في القيمة) بالمقارنة بغيرها من السلع نظرا لضآلة الإنتاج منها مما يؤهلها كقاعدة للمدفوعات المؤجلة وكمخزن للقيم. وعليه تقتصر النقود المعدنية، على نوعين :

- **النوع الأول:** ا لتي يفرض القانون على الأفراد قبولها في التعامل مهما كبرت الكميات المتعامل بها .وتتميز بارتفاع قيمته الاسمية كنقد عن قيمة ما تحويه من معدن نظرا لكونها تتصف بقوة إبراء غير محدودة.
- **النوع الثاني(النقود المعدنية المساعدة):** وهي تمثل أجزاء العملة الرئيسية وتستعمل في المبادلات الصغيرة، كالنقود المعدنية من فئة القروش، ويجري سك هذه النقود من معادن غير نفيسة كالنيكل

أو البرونز والنحاس والألومنيوم، إذ أنها تتسم بقوة إبراء محدودة،فالدائن يمكن ألا يقبلها إذا تجاوزت مبلغ معين. وذلك لأنها تحتوي على معدن تقل قيمته السلعية عن قيمته الاسمية كنقد.

3) **النقود الورقية:** شهدت النقود الورقية تطورات سريعة وهائلة، فعند بداية ظهورها كانت تمثل سندا (شهادات إيداع) أو إيصالا ينوب عن كمية معدن معينة(ذهب أو فضة)، ثم تطور الأمر تدريجيا إلى أن أصبحت لا تمثل قيمة المعدن في حد ذاتها، أي لا يمكن استبدالها بالذهب أو الفضة، وإنما تستمد قيمتها وقوتها من التشريعات والقوانين التي تصدر بموجب استخدامها. ولعل أول محاولة لإصدار نقود ورقية تمت في السويد سنة 1656، عندما اصدر بنك ستوكهولم سندات ورقية تمثل دينا عليه للتداول، وتعهد بأداء قيمتها بالنقود المعدنية عند الطلب.

ولم يأت القرن 19 إلا وكانت النقود الورقية التي تصدرها مختلف البنوك مصاحبة للنقود المعدنية في التداول كأداة نقدية تقوم بوظائف النقود جميعها، وقد كانت النقود الورقية قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة في أول الأمر، لكن هذه القابلية للتحويل ما لبثت أن انتهت بصفة نهائية في ثلاثينات القرن الماضي.وتنحصر النقود الورقية في ثلاثة أنواع:

**أ- النقود الورقية النائبة:** هي أوراق نقدية تصدرها البنوك مغطاة بنسبة 100% من قيمة النقود الورقية، فكانت في نظر حاملها أداة ادخار هامة ووسيط سهل للتبادل، وكانت أولى المبادرات لتطوير هذه الأوراق وجعلها صالحة للتداول تعود إلى بنك البندقية سنة 1587 ثم تلاه بنك امستردام سنة 1609.

**ب- النقود الورقية الوثيقة** فهي صكوك تحمل تعهدا من الموقع عليها بان يدفع لحاملها عند الطلب مبلغا معينا، وتتوقف مكانتها في التداول على مدى ما يتمتع به مصدرها من ثقة. ومن هذا النوع أوراق النقد المصرفية "البنكنوت" التي تصدرها بنوك الإصدار بعد أن تحصل على إذن من الحكومة بهذا الشأن. وتكون التغطية المعدنية جزئية، حيث يمثل الذهب والفضة جزءا من الغطاء، والجزء الأخر يستند إلى ثقة المتعاملين فيها وائتمانهم للبنك الذي أصدرها، ومع ذلك يمكن تحويلها الى معادن عند الطلب حفاظا على ثقة الأفراد فيها.

**ج- النقود الورقية الإلزامية،** فهي غير قابلة للصرف بالمعدن النفيس وهي نوعان:

✓ نقود ورقية حكومية تصدرها الحكومات في أوقات غير عادية وتجعلها نقودا رئيسية، غير أنها لا تستبدل بالمعدن النفيس ولا يقابلها رصيد معدني.
✓ نقود ورقية مصرفية "البنكنوت" يصدر بشأنها قانون يعفي بنك الإصدار الذي أصدرها من إلزام صرفها بالمعدن النفيس، ويستمر هذا النوع من النقود في تأدية وظيفته كأداة للتداول، ما حرصت السلطة المختصة على عدم الإفراط في الإصدار، ومن ثم توافر ثقة الأفراد فيه.

4) **النقود المصرفية (النقود الائتمانية):**

لقد حدث الانتقال من النقود الورقية إلى النقود الكتابية بطريقة مشابهة تماما لتلك التي حدث بواسطتها الانتقال من النقود المعدنية إلى النقود الورقية، فكما أن إيداع الذهب لدى البنك قد أدى إلى استخدامه في خلق نقود من نوع جديد هي النقود الورقية، فإن إيداع هذه النقود الورقية نفسها لدى البنك قد أدى إلى استخدامها في خلق نقود من نوع جديد هي النقود الكتابية وبأسلوب جديد بالذات أسلوب تحويل القيم آو الودائع من حساب إلى حساب أخر. وحسب تعريف صندوق النقد الدولي فان النقود الائتمانية تتكون من الحسابات الجارية أو الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، ويتم تداولها بواسطة الشيكات..

وبالتالي فان النقود المصرفية هي النقود التي يتم خلقها وإيجادها من طرف البنوك التجارية بعملية الائتمان والتي تتمثل في "الشيكات" وبطاقات الائتمان وما شابهها، فإذا كانت النقود الورقية يعترف لها القانون بصفة الابراء النهائية من الديون، فان النقود الائتمانية تتميز بالصفة الاختيارية، إذ تتوقف على الثقة التي يضعها العملاء في البنوك التجارية، فضلا عن الثقة في الشخص الذي أصدرت إليه، حيث لا يحبر القانون إي شخص على قبول شيك وفاء لدين أو ثمن لمشتريات

## 5) النقود الالكترونية:

يعود ظهور الصيرفة الالكترونية إلى السبعينات من القرن العشرين، عندما بدأت البنوك باستخدام الهاتف لعرض خدماتها، وبعد ظهور تكنولوجيا الانترنت في نهاية الثمانينات بدأت البنوك بعرض خدماتها من خلالها، وفي سنة 1995 أنجزت شركة NETSCOPE الأمريكية أول برنامج يسمح بدخول مواقع الواب، أما أول بنك استفاد من هذه التقنية هو "S F N B".

وتعدّ النقود الإلكترونية واحدة من الابتكارات التي أفرزه التقدم التكنولوجي، وقد عرّفت شركة إيرنست آند يونغ النقود الإلكترونية بأنها مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وبعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي أعتد تداولها، وتكون على عدة أشكال، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ **البطاقات البلاستيكية المُمَغنَطة:** هي بطاقات مدفوعة مسبقا تكون القيمة المالية مخزنة فيها،ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الإنترنت وغيرها من الشبكات، كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية.
- ✓ **بطاقة الائتمان:** هي بطاقة تتضمن معلومات معينة من اسم حاملها ورقم حسابه، تصدرها جهات معينة عادة ما تكون بنكا أو مؤسسة مالية، حيث تمكن حاملها من سداد قيمة مشترياته، إذ تقوم الجهة المصدرة بتعجيل وفاء قيمة المشتريات للتاجر على أن تستردها لاحقا من الحامل على دفعات مضافا لها عمولة أو فائدة متفق عليها.

## ثالثا- وظائف للنقود:

**1- الوظائف التقليدية:** وهيذات طابع نقدي ترتبط بالنشأة التاريخية للنقود:

- **وحدة لقياس القيمة:** إحدى وظائف النقود أنها تعتبر أساس القيمة أو وحدة للتحاسب أي أنها تقيس لنا القيمة الفعلية للسلع والخدمات، هذا وتقوم كل دولة بتحديد سعر السلعة أو الخدمة بعدد من الوحدات النقدية المتعامل بها في هذه الدولة. وتجدر الإشارة غالى أن الطريقة التي تقاس بها قيم الأشياء بواسطة النقود إنما تختلف عن الطريقة التي تقاس بها الأطوال والأوزان آو ما شابه ذلك، ففي حين انه يمكن تعريف وحدات القياس المادية موضوعيا في شكل مقادير أو كميات ثابتة لا تتغير (أمتار، كيلومترات،...)، فان ذلك لا ينطبق على وحدات النقود، والسبب أن قيمة الوحدة من النقود تتقلب ارتفاعا وانخفاضا مع الوقت، مما يترتب عليه زيادة او نقص مقادير او كميات ما تساويه هذه الوحدة من سلع وخدمات.
- **وسيط للتبادل:** أعطيت هذه الوظيفة عدة تسميات منها وسيط للتبادل وسيط للمدفوعات، لذلك فإن وظيفة النقود تتحقق بواسطة أي شيء يلقى قبولا عاما في المبادلة مقابل السلع والخدمات وهذا الشيء قد يكون قطعة من الذهب أو مسكوكات من النحاس أو قطع من الورق، أي أن عملية المبادلة تتم على مرحلتين الأولى وهي استبدال السلعة بالنقود ثم استبدال النقود بسلعة أخرى. وقد أدى استخدام النقود بهذه الخاصية إلى إيجاد فاصل زمني بين عملية الشراء والبيع، الأمر الذي أعطاهم حرية اكبر في اختياراتهم من السلع والخدمات.
- **أداة للمدفوعات الآجلة:** تتمثل هذه الوظيفة في كون النقود أداة لتسديد كافة الالتزامات، بالإضافة إلى تسهيل عمليات الاقتراض، دفع الضرائب، تقديم الإعانات، دفع الأجور والمرتبات...الخ، ذلك انه بمجرد أن يصبح النقد مقياسا للقيمة ووسيط للتبادل فإنه لا يمكن تجنب أن تصبح وسيلة المدفوعات المؤجلة أو الدفع في المستقبل فالنظام الاقتصادي الحديث يقوم في الواقع على أساس توافر عدد كبير من العقود التي ينص فيها على سداد أصول وفوائد الديون المتعاقد عليها بوحدات نقدية، فإذا قامت الحكومة مثلا بالاقتراض من الأفراد عن طريق بيعها للسندات.
- **مخزون للقيمة:** لا يستطيع الفرد إنفاق دخله أو كل ما يحصل عليه من أرباح دفعة واحدة، بل يدخر إما لوجود فائض أو خوفا من المستقبل، فكل منتج أو مستهلك يسعى لتكوين احتياطي للظروف الطارئة، فعند الاحتفاظ بالنقود لفترة معينة من الزمن بين استلام الإيرادات والقيام بالإنفاق تعمل كحلقة ربط بين الحاضر والمستقبل وعندها يملك الأفراد حرية اكبر في اختيار مقدار أوسع من السلع والخدمات فضلا عن حرية تكوين أرصدة نقدية لمواجهة الظروف الطارئة أو توظيفها في الأصول المالية كالأسهم والسندات. وترتبط هذه الوظيفة بخاصية الدوام والثبات وتعتبر أكثر وظائف النقود أهمية في الاقتصاديات الحديثة، إذ يمكن من خلالها توقع المستقبل بتنبؤات ثابتة، وبالتالي تلعب النقود دورا هاما في تحقيق الادخار وتراكم رؤوس الأموال.

**2- الوظائف الحديثة للنقود:** ترتبط هذه الوظائف بالأنشطة الاقتصادية وتقوم النقود هنا بوظائف ذات طابع اقتصادي وتتمثل فيما يلي:

- **النقود أداة من أدوات السياسة النقدية:** يعتبر كينز النقود أداة من أدوات السياسة النقدية تستخدمها السلطة النقدية النقود عندما تريد التأثير على النشط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة من خلال التأثير على مختلف الوحدات الاقتصادية عن طريق التحكم في كمية النقود.
- **النقود كعامل من عوامل الإنتاج:** تعتبر النقود عاملا من عوامل الإنتاج متمثلة في رأس المال والذي يعتبر أداة ضرورية لتحقيق العملية الإنتاجية ويسمح بتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة، فإذا كانت النقود تمنح الفرد القدرة الشرائية للحصول على حاجاته وسداد التزاماته، فهي تمنح المشروعات هامش الضمان الذي يمكنها من الاستمرار في نشاطها الإنتاجي والاستثماري.
- **تسهيل عملية التكوين الرأسمالي:** لا يستطيع أصحاب المشاريع توفير الموارد المالية اللازمة للقيام باستثماراتهم من مواردهم الذاتية فيلجؤون للاقتراض من الأسواق المالية أو النقدية، وعلية تنتقل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين لاستثمارها والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- **النقود لإعادة توزيع الدخل والقدرة على توزيع الموارد: تعدّ النقود وسيلة لإعادة توزيع الدخل** عندما ترتفع الأسعار فان أصحاب الدخول المحدود ستنخفض القوة الشرائية لنقودهم وهذا ما يعني انخفاضا في دخولهم الحقيقية والعكس صحيح. **أما القدرة على توزيع الموارد** يعني بوجود النقود يمكن توزيع موارد البلد بين مختلف عوائد عناصر الإنتاج، كأجور وفوائد وأرباح وريوع، وبين مختلف القطاعات الاقتصادية من صناع و وزراعة وتجارة... كما يمكن توزيع الموارد بفضل النقود في شكل ميزانيات تحدد فيها الإيرادات والمصاريف العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، مما يسمح بضبط حساباتها بشكل امثل لتحديد نتيجة الموازنة( فائض، عجز، توازن) ومن تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.
- **القدرة على الاختيار:** النقود في شكلها السائل تمنح صاحبها القدرة على اختيار المكان و الزمان لإنفاقها والقدرة على اختيار السلعة المناسبة أو الخدمة المعينة أو المجال المرغوب، وذلك إما تحمله من قوة شرائية وقبول عام لدى الناس.

## رابعا- النقود في النشاط الاقتصادي والمالي:

مع زيادة التطور الاقتصادي واتساع نقدية الاقتصاديات المختلفة أصبحت النقود تشكل إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية الممكن استخدامها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الأسعار والاستهلاك والادخار والاستثمار والإنتاج وغيرها.

تؤثر النقود على حركة النشاط الاقتصادي عن طريق العلاقة بين عرضها (كميتها) والطلب عليها (حاجات السيولة النقدية)، فلو زاد المعروض النقدي عن المطلوب منه نتيجة إتباع سياسات نقدية وتوسعية، فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك إلى المنتجين، مما يشجع المنتجين على زيادة إقراضهم مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ويرتفع الإنفاق الكلي على

السلع والخدمات وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج والاستخدام،والنتيجة هي ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي وهكذا يشهد الاقتصاد حركة توسعية في مستوى فعالياته الاقتصادية ككل .

وفي الحقيقة إن زيادة الإنتاج الذي يخلقها العامل النقدي يتوقف على شرطين : الأول هو مرونة جهاز الإنتاج ، فكلما كان هناك عوامل إنتاج غير مستخدمة ، كلما كان بالإمكان التصدي للطلب الناتج عن زيادة كمية النقود عن طريق زيادة الإنتاج دون التأثير على أسعار السلع والخدمات، وبالعكس تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى زيادة الإنتاج في حالة بلوغ الاقتصاد مستوى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية أو تعرضه لاختناقات سواء كانت كمية كقلة عناصر الإنتاج أو نوعية كنقص في الخبرة الفنية . أما الشرط الثاني فيتعلق بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد من حيث التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي . ففي فترات الكساد الاقتصادي الطويل الأمد تعمل زيادة التفضيل النقدي على تقليص الطلب وخاصة الاستهلاكي مما يقود إلى تقليص الاستثمارات، لذلك لا تحدث حركة توسعية في حركة توسعية في النشاط الاقتصادي، والعكس صحيح في فترات الانتعاش. ويحدث العكس لو انخفضت كمية النقود المتداولة بالنسبة إلى الطلب عليها ، ففي هذه الحالة سترتفع معدلات الفائدة وتزداد كلفة الاقتراض من البنوك ، وبالتالي سينخفض حجم الائتمان المصرفي المطلوب لتمويل الإنتاج وبالتالي يتقلص حجم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يسبب حركة انكماشية في مستوى النشاط الاقتصادي .

إن النتائج المشار إليها قد برزت في العدد من الدراسات الاقتصادية خاصة تك التي أجراها ميلتون فريمان، والتي تؤكد أن تقلبات في عرض النقود ومعدلات نموه بدرجات مختلفة هي الأسباب التي تقف وراء الدورات الاقتصادية والتضخم، ورغم تأكيد الرواد المدرسة الكلاسيكية على العلاقة الطردية ما بين كمية النقود المعروضة للتداول والمستوى العام للأسعار، وعلى العلاقة العكسية بين كمية النقود والقدرة الشرائية لها، إلا أنهم أهملوا دور النقود في تصحيح الأوضاع الاقتصادية ( مبدأ حيادية النقود)، في حين اعتبر مفكرون آخرون بما في ذلك العديد من أتباع المدرسة الكينزية أن التقلبات في عرض النقود هي النتيجة المباشرة للدورة الاقتصادية والتضخم وليس سببا لها.